مجلة ميلاف للبحوث والدراسات
ISSN : 2392 - 5361
العدد الخامس/ جوان 2017

Mila Univ center. Publish. Co.

أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري

The impact of oil resources on the macroeconomic variables of the Algerian economy

د. حيدوشي عاشور **د. وعيل ميلود**
جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/01/25 تاريخ قبول النشر: 2017/06/05

الملخص:

إن ارتباط تحقيق التنمية في الجزائر بالموارد النفطية غير المستقرة نتيجة هيمنة قطاع المحروقات والتي تشكل 60% من إيرادات الموازنة العامة وحوالي 40% كنسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام يبرز هشاشة الاقتصاد، باعتباره اقتصاد ريعي أحادي الإنتاج والمورد وبالنظر إلى ضخامة الموارد المالية النفطية خاصة في الفترة 2000–2014، ورغم تحسن أداء الاقتصاد الجزائري من حيث تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية لكنه كان ظرفيا ولم يساهم في تحفيز النمو وخلق شروط الإقلاع الاقتصادي، وقد تطلب تحسين تلك المؤثرات منح أموال طائلة دون خلق لقطاعات منتجة للقيمة المضافة، وفي ظل التذبذب وعدم الاستقرار تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي وتفعيل مصادر دخل غير نفطية كضرورة حتمية لبلوغ التنمية.

الكلمات المفتاحية: النفط، الموارد المالية النفطية، الصادرات النفطية، المتغيرات الكلية.

Abstract:

The correlation between the achievement of development in Algeria and unstable oil resources due to the dominance of the hydrocarbon sector, which represents 60% of the general budget and about 40% as a contribution to the GDP turnover shows the fragility of the economy, as an economy of single production and resource, and given the scale of the financial resources of oil, especially in the period 2000-2014, and despite the improvement in performance of the Algerian economy in terms of achieving internal and external macroeconomic balances, but it was momentary and did not contribute to stimulate growth and create conditions for economic take-off. The improvement of these effects has required the allocation of large sums of money without creating productive sectors of value added. In the light of the instability, the question of the need to work to reduce the degree of dependence on the oil sector and to activate non-oil sources of income as an inevitable necessity to achieve development is asked.

Keywords:*oil, financial resources of oil, oil exports, total variables.*

مقدمة:

تعتبر الجزائر من بين الدول التي ترتبط سياستها الاقتصادية بمداخيل المحروقات والتي عرفت سياسة توسعية بعد الرؤية الإيجابية لسوق النفط بعد 1999 من حيث الموارد المالية المعبأة للإنفاق العام عبر برامج متتالية للاستثمارات العمومية، لكن ما شهدته أسعار النفط من صدمات كان له الأثر البالغ على حجم إيراداتها وعلى سياساتها الاقتصادية الأمر الذي يحتم على صناع القرار إعادة بناء سياساتهم ببناء قاعدة اقتصادية متنوعة ومتينة.

تبرز هشاشة الاقتصاد الوطني من خلال هيمنة قطاع المحروقات مقارنة بمداخيل القطاعات الأخرى، حيث تتعدى نسبة مساهمته في موارد الدولة النسبة 60% دون أن يكون هناك نمو حقيقي للاقتصاد الوطني، هذا التركيز أحادي الجانب أثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية وأظهر ضعف الاقتصاد الجزائري ومن هنا تبرز أهم التحديات التي تواجه هذا الاقتصاد خاصة في ظل انخفاض عائدات الصادرات النفطية وعدم تنوع المداخيل.

وللوقوف على تأثيرات الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية تبرز معالم إشكالية بحثنا والمتمثلة فيما يلي:

ما أثر تغير الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ؟

وللوصول إلى إجابات حول الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري؛

المحور الثاني: تحليل تطور أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014؛

المحور الثالث: رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015-2019 .

المحور الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي فأحادية الإنتاج المعتمدة جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي[1]، حيث نفوق صادرات هذا القطاع الـ 98% من الصادرات الإجمالية وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية ومن 25% إلى 30% كنسبة مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي وتتجلى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال:

أولا- مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي:

يعد قطاع المحروقات المحرك الرئيسي وقاطرة النمو الاقتصادي إذ تزيد مساهمته في الناتج الداخلي الخام عن 38% ويساهم في نمو الاقتصاد بأكثر من 25%[2].

1- الصادرات والعملات الأجنبية:

تعرف صادرات المحروقات هيمنة مطلقة على إجمالي الصادرات بقيمة فاقت 98.39% بمبلغ إجمالي بلغ 63,326 مليون دولار سنة 2013 مما يعني أن الصادرات الأخرى لا تمثل سوى 1,6% بقيمة تقدر بـ2,161 مليون دولار مما يبرز عدم فعالية القطاعات غير النفطية، وهذا ما يؤكد أن تطور صادرات قطاع المحروقات يؤدي إلى تطور الاحتياجات من العملات الأجنبية، ويمكن إظهار هذه الأهمية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مساهمة قطاع المحروقات في PIB (%)	33.89	32.55	35.58	37.7	45.1	45.6	43.9	45.3
صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	18531	18109	23988	31550	45588	53608	59605	77194
الاحتياطات من العملات الأجنبية (مليار دولار)	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10
الجباية البترولية (مليار دينار ج)	1001.4	1007.9	1350	1570.9	2352.7	2799	2796.8	4088.6

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة قطاع المحروقات في PIB (%)	31.2	34.9	35.9	34.2	29.8	27.0	18.9
صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	44415	56121	71662	70571	63326	58.361.6	33.080.7
الاحتياطات من العملات الأجنبية (مليار دولار)	148.91	162.22	182.22	190.66	194.012	178.938	144.133
الجباية البترولية (مليار دينار ج)	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات 2005، 2008، 2012، 2015.

- النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 25، مارس 2014، ص 30 بالنسبة لسنة 2013.

من الجدول أعلاه يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي استمرت في الارتفاع حتى سنة 2008 أين عرفت هذه النسبة انخفاضا نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على المستوى الكلي بسبب تراجع معدلات النمو، و يساهم هذا القطاع بنسبة كبرى في قيمة الصادرات تتراوح بين 96,7% سنة 2013 وأعلى نسبة مسجلة عام 2005 بقيمة تقدر بـ 98,39% وقد أدى تطور الصادرات إلى تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية باعتبارها مصدر لها والتي عرفت بدورها اتجاه تصاعدي من 17,96 مليار دولار عام 2001 إلى 194,66 مليار دولار عام 2013، ويعزى السبب في ذلك إلى زيادة الصادرات، كما تعرف الجباية البترولية هيمنة مطلقة على مجموع الإيرادات الكلية أين ارتفعت من 1,001,4 مليار دينار عام 2001 إلى 4,088,6 عام 2008 بنسبة تقدر بـ 308,28% نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي تخطى عتبة 100 دولار عام 2008 لتعرف انخفاض بين سنتي 2009– 2010 ارتفعت سنة 2012 بعد استرجاع اقتصاديات العالم عافيتها.

يمكن توضيح أهمية النفط كونه المصدر الرئيسي للعملة الصعبة عن طريق إيرادات الصادرات التي تمثل أكثر من 98% [3] من إيرادات الدولة وتغطية القروض الخارجية،

والمساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة، وكذا باعتباره مصدر للطاقة في السوق الداخلي.

2- المساهمة في الإيرادات العامة للدولة:

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف طبيعتها على مستوى أسعار النفط والتي عرفت تطورا كبير تتجه ارتفاع أسعار النفط للفترة 2001 – 2014 وتراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة بين 60% لعام 2002 لتصل إلى 78,88% سنة 2008 وتبلغ 61,91% سنة 2014.

ولإبراز العلاقة بين الموازنة العامة للدولة وأسعار النفط ظهر ذلك جليا من خلال التقلبات الحادة التي عرفتها أسعار النفط خلال العقد الأول، أين عرفت منحنى تصاعدي منذ سنة 2002 إلى غاية منتصف 2008 أين تخطت المستويات القياسية بتجاوز خامات الأوبك حاجز 130 دولار للبرميل بمعدل نمو سنوي قدره 41,41% بمعدل أربعة أضعاف[4]، في حين عرفت في النصف الثاني من 2008 وبداية 2009 تقلبات حادة، إذ انخفضت بنسبة 35,4% مسجلة 61 دولار للبرميل مما أثر على إجمالي الإيرادات والنفقات.

عرفت الإيرادات ارتفاعا مطردا بانتقالها من 1173 مليار دينار لسنة 2000 لتصل إلى 3676 مليار دينار سنة 2009 وتصل إلى 5940,9 مليار دينار سنة 2013 ، ووصلت مساهماتها في إجمالي الإيرادات حوالي 66% تزامنا مع المنحنى التصاعدي لها.

من خلال ما سبق تتضح العلاقة الطردية المباشرة بين الموازنة العامة وعائدات قطاع النفط ويمكن إجمالي ما سبق من خلال رصد تطور الإيرادات الجبائية والنفقات ورصيد الموازنة تبعا لتطور أسعار البترول وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة تبعا لتطور أسعار النفط

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإيرادات العامة (مليار دج)	3639,9	3687,9	5190,5	3676	4392,9	5790,1	6339,3	5.957,5	5.738,4	5.103,1
الجباية البترولية (مليار دج)	2714	2711,8	1715,4	2412,7	2905	3979,7	4.184,3	3.678,1	3.388,4	2.373,5
النفقات (مليار دج)	2453	3108,5	4191	4214,4	4466,9	5853,6	7058,1	6.024,1	6.995,7	7.656,3
رصيد الموازنة (مليار دج)	1186,8	579,3	999,5	-541,5	-74	-63,5	-718,8	- 66,6	- 1.257,3	- 2.553,2

المصدر: * تقارير بنك الجزائر سنوات 2010، 2013 و 2015.

* التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك 2016).

من خلال استقرائنا للجدول أعلاه نلاحظ أن السياسة الاقتصادية التوسعية التي أتبعتها الجزائر أدت إلى ارتفاع النفقات مع تراجع حجم الإيرادات في ظل الأزمات التي لازمت الفترة، لكن المهمة الأساسية الأكثر إلحاحا للدول النفطية وعلى رأسها الجزائر هي الاستخدام الفاعل والكفء للزيادة الكبيرة المعتمدة في الإنفاق وفي إدارة العوائد المالية واستخدامها في تنمية وتطوير البنى التحتية يكون أكثر فاعلية إذا ما صاحبه إحداث المزيد من التخفيض في الديون العامة وتغذية صناديق الإيرادات.

ثانيا- مساهمة قطاع المحروقات في الموازين الخارجية:

أدى التطور الإيجابي لأسعار البترول إلى تسجيل فوائض كبيرة في مختلف الموازين الخارجية على غرار الميزان التجاري الذي بلغ فائض قيمته 3,464 مليار دولار سنة 2007 وتجاوز ميزان المدفوعات 25,50 مليار دولار رغم التضرر الذي شهده العالم سنة 2008 إلى غاية سبتمبر 2009 نتيجة تراجع عوائد الصادرات لانخفاض أسعار النفط لأقل من 77 دولار للبرميل، ليسجل تراجع في مختلف المؤشرات أين سجل الميزان التجاري فائض ضعيف بمبلغ 5,9 مليار دولار مقابل 39,81 مليار دولار سنة 2008 ولم يتجاوز فائض ميزان المدفوعات 3,88 مليار دولار ولعودة ارتفاع أسعار النفط بين سنتي 2011-2012 عرفت الفوائض المالية ارتفاعا جديدا سجل فيه الميزان التجاري فائض قدر بـ21,49 مليار دولار أما ميزان المدفوعات يقدر بـ12,06 مليار دولار[5] ، في حين عرف انخفاض بعد 2014 إلى غاية 2016.

والجدول الموالي يوضح الوضعية المالية الخارجية للاقتصاد الجزائري:

الجدول رقم (03): الوضعية المالية الخارجية خلال الفترة 2011- 2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
المتوسط السنوي لسعر نفط الجزائر (دولار)	112,92	111,49	109,38	99,68	52,79
قيمة الصادرات الكلية (مليون دولار)	72,888	71,736	64,713	59,996	34,566
قيمة صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	71.661,8	70.583,7	63.326,2	58.361,6	33.080,7
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	20,141	12,057	0,133	-5,881	27,537-

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات 2012، 2013 و 2015 .

يوضح الجدول أعلاه أن هناك تراجع كبير في أسعار النفط ابتداء من سبتمبر 2014 أين انتقل متوسط سعر البرميل من 109 دولار في السداسي الأول إلى 75,4 دولار في الثلاثي الرابع ليستقر في حدود 55 دولار خلال الرباعي الأول من سنة 2015، حتى انعكس الانخفاض الكبير لأسعار النفط على كل من رصيد الميزان التجاري الخارجي وميزان المدفوعات أين سجل عجز بلغ 9,10- مليار دولار، لينتقل ذلك العجز إلى الميزان التجاري الذي سجل في الثلاثي الأول من سنة 2015 عجز بـ 56,12- مليار دولار[6].

المحور الثاني: تحليل تطور أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014

عمدت الجزائر إلى تصميم وتبني إستراتيجية من خلال سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى إنعاش الطلب الكلي وبعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري* وفق هيكل متنوع ومتوازن من الناحية الجهوية والقطاعية ليصبح من الضروري بعد مضي 15 سنة الوقوف على تقييم نتائج البرامج المعلنة لا سيما فيما يتعلق بإحداث المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري كالتشغيل، ميزان المدفوعات، معدل التضخم.

أولا- تحليل تطور أداء النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج النحلي وإجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي"، وعليه فإن النمو الاقتصادي لا بد أن يكون ناجم عن نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي مع تحري استعمال الأسعار الحقيقية عند قياس معدل النمو الاقتصادي.[7]

إن الهدف الأساسي للإنعاش الاقتصادي هو حفز النمو الاقتصادي من خلال رفع الإنفاق العمومي ولتحليل العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي يجب مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لتطورات الناتج المحلي الإجمالي، يمكن الاستدلال عن العلاقة بين تطور الإنفاق الحكومي وتطور نمو الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي للفترة 2001- 2014 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي للفترة 2001- 2013

السنوات	الإنفاق الحكومي مليار دج	نمو الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	الناتج الداخلي خارج المحروقات	النمو الإقتصادي	معدل خارج قطاع المحروقات	معدل نمو قطاع المحروقات
2001	1321,0	4260,8	2514,0	2,6	5	-1,6
2002	1550,6	4541,9	2683,1	4,7	5,2	3,7
2003	1690,2	5266,8	2987,9	6,8	5,9	8,8
2004	1891,8	6127,5	3362,3	5,2	6,2	3,3
2005	2052,0	7498,6	3652,8	5,1	4,7	5,8
2006	2435,0	8514,8	41411	2	5,6	-2,5
2007	3108,5	9366,6	4744,9	3	6,3	-0,9
2008	4191,0	11043,7	5392,2	2,4	6,1	-2,3
2009	4246,3	9968,0	6143,1	2,4	10,5	-6
2010	4466,9	11991,6	7063,5	3,3	5,1	-2,6
2011	5853,6	14519,8	8423,1	2,5	5,45	-3,2
2012	7058,1	15843,02	9502,8	2,7	6,72	-3,4
2013	6092,1	161-88		3,6	10,12	-10,3

Source : la Bank d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport des année 2003-2012, sit internet : http://www,bank-of-algéria,dz-offic-national des statistiques, les comptes économiques de 2000 à 2012, sit internet : http ://www,ons,dz

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية، حيث ساهمت الزيادة المعتبرة للنفقات العامة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي إذ يلاحظ أن:

- الفترة 2001- 2004 (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي): حقق خلال الفترة متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدره 10,67% ومتوسط معدل نمو اقتصادي قدر بـ 4,8%، إذ نجد أن معدل النمو عرف تطور من 2,6% لبداية البرنامج ليصل إلى أعلى نسبة وصلتها الجزائر إذ بلغ 6,8% سنة 2003، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- الفترة 2005- 2009 (البرنامج التكميلي لدعم النمو): ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو قدره 2,98% في حين قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 14,64% وهو ما يؤكد استمرار تحسن النشاط الاقتصادي مع تزايد الإنفاق العام،

ويلاحظ من الجدول انخفاض في الناتج الداخلي الخام سنة 2009 بـ 1075,7 مليار دج مقارنة بسنة 2008 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاديات النفطية.

- الفترة 2010- 2014 (برنامج التنمية الخماسي): حقق متوسط معدل نمو اقتصادي خلال الأربع سنوات (2010- 2013) قدر بـ 3% إلا أن هذا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة الارتباط بمستوى قطاع المحروقات بالنظر إلى المساهمة الكبيرة وهيمنة هذا القطاع على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى.

الجدول رقم (05): التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية للفترة 2002-2013.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المحروقات	1477,0	1868,9	2319,8	3352,9	3882,2	4089,3	5001,5	3109,1	4180,4	5242,1	5536,4	4968,1
نسبة المساهمة	32,5	35,5	37,9	44,3	45,6	43,5	45,3	31,2	34,9	36,1	34,4	30
القطاعات الأخرى	2687,4	2994,8	3362,3	3717,7	4138,5	4786,6	5438	6143,1	7063,5	8423,1	9501,5	10365,4
نسبة المساهمة	59,2	56,9	54,9	49,1	48,6	50,9	49,2	61,6	58,9	58,0	59,0	62,6
الفلاحة	417,2	515,3	578,9	581,6	641,3	704,2	711,8	931,3	1015,3	1183,2	1421,7	1627,8
نسبة المساهمة	9,2	9,8	9,4	7,7	7,5	7,5	6,4	9,3	8,5	8,1	8,8	9,8
الصناعة خارج المحروقات	336,6	350,5	377,7	421,0	446,8	476,0	515,2	570,7	617,4	663,8	728,6	765,5
نسبة المساهمة	7,4	6,7	602	5,6	5,2	5,1	4,7	5,7	5,1	4,6	4,5	4,6
بناء وأشغال عمومية	409,9	445,2	508,0	564,4	674,3	825,1	956,7	1094,8	1257,4	1333,3	1491,2	1620,2
نسبة المساهمة	9,2	8,45	8,29	7,5	7,9	8,8	8,7	11,0	10,5	9,2	9,3	9,8
الخدمات												
خدمات خارج الإدارة العمومية	1024,2	1130,0	1290,8	1518,9	1698,1	1924,8	2141,0	2349,1	2586,3	2862,6	3205,6	3827,4
نسبة المساهمة	22,5	21,45	21,06	20,1	19,9	20,5	19,4	23,6	21,6	19,7	19,9	23,1
خدمات الإدارة العمومية	499,5	553,8	606,9	631,8	678,0	856,5	1210,1	1197,2	1587,1	2386,6	2654,4	2524,5
نسبة المساهمة	11,0	10,5	9,9	8,4	8,0	9,1	10,1	12	13,2	16,4	16,5	15,2

المصدر:- تقارير بنك الجزائر لسنوات 2002-2004-2006، الصادر في أكتوبر 2007، تقارير بنك الجزائر لسنوات 2008-2009، 2013.

يستند تقييم الأداء الاقتصادي على مجموعة من المؤشرات تعكس الأوضاع الاقتصادية والمالية منها مؤشر النمو الاقتصادي والذي عرف تذبذب خلال الفترة 2001-2013 بمتوسط نمو قدّر بـ 3% خلال برنامج التنمية الخماسي ليبقى هذا النمو هش وضعيف ولا يعوّل عليه كثيرا في مجالات التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني تكمن في ضعف مساهمة القطاعات خارج المحروقات في معدل النمو والناتج الداخلي الخام، ويمكن الاستدلال على مساهمة هذه القطاعات وترشيدها كما يلي:

- **قطاع المحروقات:** يلاحظ من خلال الجدول هيمنة قطاع المحروقات أين قدرت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بـ 39,43% مما يوضح أنه المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وتوضح معطيات الجدول أن انخفاض معدلات قطاع المحروقات خلال سنوات 2006- 2013 أدى إلى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بفترة دعم الإنعاش أين سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات.
- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** يعد هذا القطاع من أهم القطاعات التي استفادت بشكل سيادي من مخصصات كبيرة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي أين حقق هذا الأخير متوسط مساهمة قدر بـ 10,57% نتيجة تزايد حجم الإنفاق العام الموجه خاصة لقطاع السكن والمنشآت القاعدية.
- **قطاع الفلاحة:** تبقى مساهمة قطاع الفلاحة ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى إذ لم تتعدى مساهمته في الناتج المحلي 10,37% في المتوسط ونتائجه دون الأهداف المرجوة والمتمثلة في تحقيق نمو سنوي نسبته 10% فإنتاجه غير مستقر ، ولا يزال يخضع للظروف المناخية، حيث بلغ معدل نمو سالب سنة 2008 (-5,3%) بسبب الجفاف.
- **قطاع الصناعة:** سجل هذا القطاع نسبة نمو متدنية قدرت بـ 2,83% كقيمة متوسطة وهذا ما يدل على عدم تجاوب هذا القطاع مع برامج الإنعاش الاقتصادي، إذ لا يزال هذا القطاع يعاني منذ سنوات لعدم وضوح معالم الإستراتيجية الخاصة به[8]، وإلى العجز الاستثماري خاصة من ناحية التمويل والعقار والإجراءات الإدارية المعقدة، الشيء الذي أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي وبالتالي ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية.[9]

وكخلاصة نقول أن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي هو تأثير ضعيف وظرفي وغير مستدام بسبب مجموعة من العوامل التي نوجزها فيما يلي:[10]

- التأثير القوي لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري بالنظر لحجم مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن التغيرات التي يسجلها معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يحدده أداء قطاع المحروقات.

- التحسن المسجل في قطاع البناء والأشغال العمومية يبقى تأثيره ضعيف على معدل النمو الاقتصادي بسبب ضعف مساهمة القطاع في الناتج المحلي وكونه تحسن ظرفي وغير مستدام، كما أن أداء القطاع يعتمد أساسا على حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري.

- عدم مرونة العرض الكلي مع الزيادة المسجلة في الطلب الداخلي الكلي بسبب الإختلالات المالية والهيكلية للقطاع الصناعي مما ترتب عنه تسجيل ارتفاعات قياسية في حجم الواردات لتغطية الطلب الكلي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش.

ثانيا- تحليل تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2015:

يكمن التحدي التنموي الأبرز الذي عمدت إليه البرامج الثلاث إلى خلق مناصب عمل دائمة وتخفيض مستويات البطالة، والتي حسب الإحصائيات الواردة عرفت انخفاض خلال فترة الدراسة، وهذا ما سنقف عليه من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 2001-2014.

الجدول رقم (06): تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال الفترة 2001-2014

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	27,3	25,9	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	11,3	10,2	10	7,3	11	9,8	10,6

المصدر: عناني ساسية، سريدي سمية، **تقييم فعالية الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2012**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول "**تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة**"، يومي 29/28 أكتوبر 2013، جامعة المسيلة، الجزائر، ص15.

يبين الجدول أعلاه ارتفاع معدلات التشغيل منذ بداية برنامج الإنعاش الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة من 27,3% سنة 2001 لتستقر في حدود 9,8% سنة 2013 وبشكل عام فإن الاعتماد على سياسة الإنفاق التوسعي لتنشيط سوق التشغيل في الجزائر خلال فترة البرنامج حقق نجاحا نسبيا وذلك من خلال تراجع معدلات البطالة، لكن الإشكال المطروح هو مدى استمرارية الموارد المالية المستخدمة في تمويل التنمية المعتمدة أساسا على العائدات البترولية، فنضوب هذه الثروة أو تراجعها سيؤدي إلى توقف اضطراري للإنفاق و لمعظم المشاريع وعودة ارتفاع معدلات البطالة، وهذا ما عرفته الجزائر من خلال مسيرتها التنموية وخير دليل صدمة 2008-2009 الأخيرة التي أجبرت

الجزائر على تبني سياسة تقشفية مست سياسة التوظيف المتبعة، مع أن أغلب المناصب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة وليست دائمة، كما أن أغلب المناصب تركزت في قطاع الخدمات والاتصال دون القطاعات الهامة الأخرى لذلك تباينت نسبة امتصاص البطالة بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

يمكن توضيح تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (07): تطور مستويات التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة: مليون عامل

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قطاع الفلاحة	1312	1438	1412	1617	1380	1609	1170	1252	1242	1136	1034	912
نسبة التشغيل	21,07	26,33	21,13	20,74	17,16	18,15	13,62	13,69	13,11	11,67	10,77	8,97
قطاع الصناعة	861	504	804	1060	1058	1263	1027	1141	1194	1337	1367	1335
نسبة التشغيل	13,82	9,22	12,03	13,53	13,15	14,24	11,95	12,47	12,60	13,73	14,24	13,12
البناء والأشغال	650	860	799	967	1212	1257	1523	1575	1718	1886	1595	1663
نسبة التشغيل	10,44	15,74	11,96	12,40	15,07	14,18	17,73	17,22	18,14	19,37	16,92	16,35
الخدمات	3405	2660	3667	4152	4392	4737	4871	5178	5318	5377	5603	6260
نسبة التشغيل	54,67	48,70	54,88	53,26	54,61	53,43	56,70	56,41	46,14	55,23	58,37	61,55
المجموع	6228	5462	6682	7796	8042	8866	8591	9146	9472	9735	9599	10170

Source : office nationale des statistiques, enquête emploi auprès des ménages 2000-2012, Site internet: http: //www,ons,dz

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يحتل الريادة من حيث توظيف اليد العاملة، إذ يستحوذ القطاع على أكثر من نصف الطبقة المشغلة، وقد أدت الإجراءات التي اتخذتها الدولة وخاصة في مطلع الألفية إلى انتعاش قطاع الخدمات لينتقل العدد من 3,405 مليون عامل سنة 2001 إلى حوالي 6,260 مليون عامل سنة 2012 خاصة في ظل تشجيع الحكومة للشباب من أجل إقامة مشاريع الاستثمارية والدعم الممنوح من طرف الوكالة الوطنية أين اتجه الشباب إلى المشاريع الخدماتية بصورة ملفتة :كالنقل، المطاعم، وخدمات الإعلام الآلي ويضاف لذلك توسع قطاع الاتصالات وما عرفه من دعم عبر برنامج الإنعاش الاقتصادي، يليه قطاع الفلاحة بنسبة مساهمة 16,37% في المتوسط، ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة مساهمة 15,43% نتيجة الاهتمام بقطاع البنى التحتية والسكن، ومن المتوقع أن يستمر الوضع على مدى العشرية

المقبلة خاصة في ظل تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SNAT 2025 ابتداء من سنة 2008، أما قطاع الصناعة لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برامج الإنعاش الاقتصادي إذ سجل نسبة مساهمة ضعيفة لم تتعدى 12,85% .

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب مناصب الشغل في الجزائر تبقى مؤقتة بالنظر إلى تطور حجم الأجراء المؤقتين من خلال الآليات المتخذة من طرف الدولة والموجهة لتشغيل الشباب عبر عقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج،

ثالثا- تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2015:

عرفت معدلات التضخم انخفاض حيث بلغت 0,3% سنة 1995 بفضل برنامج الإصلاح الاقتصادي وبعد سنة 2000 يلاحظ عودة ظهور الموجات التضخمية التي بلغت سنة 2004 حوالي 4% ليصل سنة 2009 5,7% و8,9% سنة 2012 وحوالي 3,3% سنة 2013، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النموالاقتصادي، و2004-2009 والبرنامج الخماسي 2010-2014، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات التضخم للفترة 2000-2013.

جدول رقم (08): تطور معدلات التضخم للفترة 2000-2015

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3	3,7	4,9
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
معدل التضخم	5,7	3,9	4,5	8,8	3,3	5,1	5 ,2	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

- ترجع أهم العوامل المولدة للضغوط في الجزائر في الفترة الأخيرة إلى التوسع في مكونات الإنفاق الكلي سواء استهلاك العائلات أو الاستهلاك الحكومي وكذا زيادة الأجور وما ينجم عنه من زيادة الطلب الاستهلاكي وزيادة تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات، التوسع في الكتلة النقدية من خلال منح القروض للمشاريع الاستثمارية للشباب بمعدلات فائدة منخفضة، وتعود أسباب التضخم في الجزائر إلى عاملين رئيسيين هما:[11] - تضخم أسعار الواردات وهو تضخم مستورد.

- الإنفاق الحكومي المتزايد.

رابعا- مؤشرات التوازن الخارجي للفترة 2010-2014: يقصد بمفهوم التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات تقييم فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، وعليه سنقوم بتحليل التطور في رصيد ميزان المدفوعات ودراسة المديونية الخارجية باعتبارها مؤشر لاستقلالية القرارات الاقتصادية.

أ- **تطور رصيد ميزان المدفوعات:** عرف رصيد ميزان المدفوعات تذبذبات خلال فترة الدراسة بين الارتفاع و الانخفاض نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات الصادرات النفطية، لذلك سنقوم بتحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001- 2015 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001- 2015

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99
الميزان التجاري	7,06	4,37	8,84	11,12	21,18	28,95	30,54	34,45
رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,99	-0,99	2,54
الصادرات من المحروقات	18,53	18,11	23,99	31,35	45,59	53,61	59,61	77,19
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
رصيد ميزان المدفوعات	3,86	15,33	20,06	26,44	0,13	-5,88	27,537-	
الميزان التجاري	0,41	12,15	25,961	20,167	9,880	0,459	18,083-	
رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	3,45	3,18	2,375	0,361-	1,020-	3,396	0,061-	
الصادرات من المحروقات	44,41	56,12	71,66	70,58	63,81	58,462	33,081	

المصدر: متوفر على الرابط: (http://www,bank-of-algeria-,dz/rapport,htm) تاريخ التحميل : 2013/05/29 .

يتضح من الجدول أعلاه أن ميزان المدفوعات تميز برصيد موجب رغم الرصيد السالب لميزان العمليات الرأسمالية نتيجة تسديد خدمات الديون الخارجية ولكن رغم الرصيد الموجب إلا أنه متذبذب أين بلغ قيمة قصوى سنة 2008 قدرت بـ 36,99 مليار دولار،

لينخفض إلى 3,86 نتيجة الانخفاض المحسوس لأسعار البترول من 99,9 دولار للبرميل إلى 62,2 مليار دولار للبرميل سنة 2009، مثلما هو مبيّن في الجدول من خلال التطور الإيجابي لصادرات المحروقات وهذا ما انعكس إيجابا على رصيد الحساب الجاري أين بلغ سنة 2014 حوالي 58,33 والذي لم يستغل من طرف الجهاز الإنتاجي المحلي بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج ويظهر ذلك من خلال تزايد قيمة الواردات التي ارتفعت خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 من 9,48 مليار دينار سنة 2001 إلى 17,95 مليار دينار سنة 2004، وتزايدت خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو من 19,86 مليار دينار سنة 2005 إلى 37,40 مليار دينار سنة 2009 لتنتقل من 38,88 مليار دينار سنة 2010 إلى 51,56 مليار دينار سنة 2014[12] وتبلغ 33058 سنة 2014 أي تزايدت الواردات بنسبة 42,09% خلال الفترة 2001-2014 وهو ما يترجم أنّ نسبة كبيرة من الطلب الكلي المتولد خلال البرامج الثلاث قد تم تلبيتها من القطاع الخارجي عن طريق الواردات وهو ما يعني ضياع العديد من فرص الإنتاج والمداخيل والتوظيف[13]

ب- **تطور المديونية الخارجية:** إن معظم المؤشرات السابقة توحي لنا تحسن واضح في معالجة مشكلة المديونية في الجزائر ويمكن تتبع ذلك من خلال تطور قيمة المديونية الخارجية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور قيمة المديونية الخارجية للفترة 2001-2015 **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة المديونية الخارجية	22,57	22,64	23,74	21,82	17,19	5,61	5,60	5,92
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
قيمة المديونية الخارجية	5,681	5,687	4,41	3,694	3,396	3,735	3,02	

المصدر: تقارير بنك الجزائر سنوات 2005-2008 و2013.

يلاحظ من الجدول أعلاه تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية وهذا نتيجة تطور الصادرات في قطاع المحروقات نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط الذي عرفت أسعاره مستويات قياسية بداية من سنة 2008 لكن الإشكالية أو الخلل أنّ هذه الاحتياطات لم

توجه إلى استثمارات في القطاعات المنتجة والتي تحتاج إلى عمالة مكثفة من أجل التقليل من نسبة البطالة كقطاع الفلاحة، الصناعة، وتم توجيه هذه الاحتياطات نحو الاستيراد كما عرفت مستويات الأجور زيادة ملحوظة منذ سنة 2008 زيادة على التوسع في الإنفاق الحكومي.

شكلت المديونية العبء الأكبر على الاقتصاد الجزائري وأخذت خدمات المديونية تمتص الجزء الأكبر من عوائد صادرات النفط، وقد عرفت الديون الخارجية ارتفاع بين سنتي 2002 و2003 ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع قيمة الدولار أمام اليورو (20%) الذي ألحق بالجزائر خسائر في الصرف قدرت بـ 1,9 مليار دولار مع نهاية ديسمبر 2003[14]، هذا وقد قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية بالإضافة للديون البالغ أجل استحقاقها لهذا عرفت هذه الأخيرة انخفاضا من 21,41 مليار دولار نهاية 2004 إلى 5,062 مليار دولار نهاية 2006 لتعرف انخفاضا ولو بوتيرة بطيئة إلى أن بلغت 3,39 مليار دولار سنة 2013 باستثناء سنة 2008 التي عرفت زيادة في المديونية الخارجية بلغت 5,92 مقارنة بـ 5,60 مليار سنة 2007 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

إن ما تحقق من فوائض مالية خلال الفترة التي عرفت ارتفاع لأسعار النفط وزيادة الصادرات ساهم في تخفيض المديونية الخارجية لمستويات دنيا، إلا أن تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية لم يتم توظيفه في مشاريع تنموية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

إن تقييم الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري يتطلب تشخيص معمق على المستوى الكلي، فقد عرفت الجزائر إصلاحات سجلت نمو اقتصادي جد بطيء وغير كاف لحل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية، لكن الارتفاع المحسوس للعوائد النفطية مكّن الاقتصاد الجزائري من تحسين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم البطالة التي بلغت 9,8% سنة 2013، كما حقق الميزان التجاري فائض بلغ 0,59 مليار سنة 2014، وفائض في ميزان المدفوعات بلغ 0,13 مليار دولار سنة 2013، وتحسن في حجم المديونية الخارجية بـ 3,39 مليار دولار مع احتياطات من العملات الأجنبية بلغت 194 مليار دولار سنة 2013 رغم هذه النتائج وتحسن هذه المؤشرات تبقى بين من يرى أن الاقتصاد حقق نتائج إيجابية نظرا لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية وتثمين لتوجهات

الدولة نحو تحقيق التنمية، إلا أن البعض الآخر لا ينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج الإصلاح والاستثمارات بنفس المنظار وذلك باعتبار التوازن الداخلي والخارجي حالات ظرفية وليست أداة لتحقيق أهداف قاعدية وأساسية ولم تساهم في تحفيز النمو وخلق الشروط الضرورية للإقلاع.

إن تحقيق مثل هذه الإنجازات تطلب ضخ أموال طائلة، حيث أن إنفاق 1% من طرف الدولة يحقق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بـ 2,5% إلى 3%، أما الجزائر فقد قامت بضخ حوالي 18% من الناتج المحلي الإجمالي لتحقق نمو قدره 5,5%، ما يترجم الضعف الكبير نتيجة عدم قدرة البرنامج المطبقة على خلق قطاعات منتجة لقيم مضافة وبالتالي تحقيق خلق فرص عمل دائمة، إذ بينت تجارب العديد من الدول إمكانية توسيع الاقتصاد للحصول على الميزة التنافسية كالزراعة، الصناعة والسياحة،،،إلخ.

رغم الإنجازات المحققة إلا أنه لا بد من التوقف على بعض النقاط التي تمثل نقاط القوة والضعف في هذه البرامج نظرا لضخامة الاستثمارات المعلن عنها وحاجة الاقتصاد الماسة للتنويع القطاعي نظرا للنمو الذي شهده قطاع المحروقات بالمقارنة القطاعات الأخرى [15]:

– تعثر وتذبذب كبير للموارد العمومية لمشاريع قيّدت ولم تنفذ زيادة إلى أخطاء في تقدير تكاليف المشاريع وتجاوز السقف الزمني وقد رصد 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع كإشارة قوية للخلل العميق في البرمجة والتدبير.

– التركيز على برامج لا توحي بوجود أي إستراتيجية تنموية واضحة المعالم فقط التركيز على الكم دون حديث عن سياسات وأهداف نوعية.

إنّ المتأمل لطبيعة المشاريع التي تضمنتها البرامج التنموية يقف على حقيقة أنّ الأمر في مجمله يتعلق بجوانب اجتماعية غير منتجة، دون التركيز على الجانب الهام وهو الجانب الاقتصادي.

المحور الثالث: رؤية استشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015-2019 :

في ظل تراجع سعر النفط الذي لم يعد محتملا بل حقيقة بداية من شهر سبتمبر 2014 فتراجع سعر النفط الجزائري من 112 دولار للبرميل إلى أقل من 50 دولار في الأسبوع الأول من جانفي 2015، مما يبدي نوعا من التساؤل على قدرة السلطات

العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد الوطني من أجل خلق نسبة نمو متواصلة في ظل انحدار أسعار البترول وما ستلقي به على القطاعات الأخرى باعتبار أنّ لها المساهمة الكبرى في تمويل الخطط التنموية وما تسهم به من خلق مناصب العمل ورفع مستويات النمو الاقتصادي.

إن المخطط الخماسي للتنمية الذي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار، باعتباره برنامج استثمارات عمومية تفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52,4 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء، الغاز،،، إلخ، يهدف إلى تحقيق: [16]

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.
- استهداف بلوغ نسبة نمو اقتصادي 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- إعطاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض،،، إلخ.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

من خلال الأهداف المستوحاة من المخطط الخماسي فإنه سيتواصل التوجه الاستثماري في ثلاث قطاعات كبرى وهي المنشآت والأشغال العمومية والصناعة وكذا التنمية الاجتماعية في مجال الصحة، التربية، السكن،،، إلخ فالأولوية أعطت للقطاعات المنتجة وللتنمية الاجتماعية، إن المخصصات المالية المقدرة بـ 52,4 مليار دولار للاستثمارات العمومية للخطة 2015–2019 وهو ما يقارب عجز ميزانية 2015 والذي سيمول عن

طريق التمويل بالعجز والذي يعتمد على الاحتياط في تقدير السعر المرجعي للنفط وعليه فالسيناريوهات المستقبلية لبرامج الاستثمارات العمومية تتوقف على اتجاهات سوق النفط[17].

من المتوقع أن تحافظ الحكومة على المشاريع التي شرع في إنجازها وذات الأولوية القصوى (السكن، الصحة، التربية، النقل ،،،) والمقدر حجمها بـ 26 مليار دولار، مع الاستغناء عن باقي المشاريع الأخرى التي لا تحمل طابع الأولوية والتي لا تؤثر على النمو الاقتصادي، فقد بلغ حجمها 29 مليار دولار وقد مسّ حجم ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المشاريع الكبرى 53% من المشاريع المخصصة[18]، وتعد ضمن برامج الترشيد هذا ما يجعلنا نستبعد أن تكون الجزائر في أزمة اقتصادية في المدى القصير لفترة المخطط الخماسي للتنمية 2015–2019 وفي تمويل المشاريع الكبرى الحالية وحجمها 26 مليار دولار لعام 2015 رغم أنها ستظهر تعقيدات بعد سنتين إن استمرت مؤشرات التصحيح الاقتصادي على ما هي عليه أي يبقى رصيد صندوق ضبط الإيرادات في 47 مليار دولار واحتياطي من النقد الأجنبي 170 مليار دولار أي أنّ مجموع 217 مليار دولار تصنع التوازنات الكبرى للدولة في مجال الحماية لمدة عامين ونصف، غير أنّ هناك بعض المؤشرات ستعرف تراجعا وقد بدأت ملامحها تظهر على الأفق فتراجع الصادرات من 68 مليار دولار في سنة 2014 إلى 34 مليار دولار في أواخر 2015 مع استقرار الاستيراد بمعدلات عالية تعادل 57,3 مليار دولار مما يفاقم عجز الميزان التجاري بـ 20 مليار دولار، أمام بلوغ نفقات الميزانية 75,8 مليار مقابل إيرادات قدرت بـ 49,5 مليار مما يعني عجز للموازنة عند عتبة 28 مليار والتضخم سيرتفع ويقترب من 10% بحلول سنة 2016[19]، إن هذا التقييم للاستثمارات العمومية للفترة 2015–2019 مبني على مؤشرات اقتصادية مرتبطة أساسا بالإيرادات النفطية للفترة القصيرة، أما فيما يخص الاقتصاد الوطني ككل سيتحدد وفقا لتعاطي الحكومة مع الوفرة المالية الحالية ومدى استغلالها في بناء اقتصاد متنوع.

رغم هذه المؤشرات إلا أنه لا يزال للجزائر فرصة هامش تحرك للحاق بمعيار الإقلاع بالنظر إلى القطاعات الراكدة والتي هي دون سقف النمو، فالدولة اليوم أمام إدارة الاقتصاد الوطني وفق مفهوم الأزمة للمديين المتوسط والبعيد وعليها البحث عن أدوات التصحيح الأكثر ملائمة وتركيز الجهد الاستثماري في أفاق 2019 حول القطاعات الراكدة كالسياحة والصناعة بجميع فروعها مثل الصناعة الغذائية والصيدلية، كما أن الدولة قد استثمرت

كثيرا في المنشآت والطرق وإن كان يجب المواصلة إلا أنه ينبغي تطوير قطاعات أخرى على غرار التكنولوجيا الجديدة، فاللحاق بمجموعة الدول الصاعدة في غضون 2030 بشرط تحقيق شروط الإقلاع في أفاق 2019 لابد من توفير الإمكانيات المادية والمالية والبشرية ومن أهم ملفات مفتاحية الصعود لاستغلال الفرصة الانتقالية بين الطاقات التقليدية والطاقات المتجددة، فوضع برنامج للطاقات المتجددة ستدفع بواضعي السياسات الاقتصادية في الدولة إلى مقايضة الإمكانيات الوطنية في مجال الطاقات النظيفة باندماج صناعي حقيقي مما يحفز الابتكار التكنولوجي وإطلاق نسيج صناعي متخصص في الطاقات البديلة، أو عن طريق استثمارات ضخمة في القطاعات الراكدة بإدراج الأسلوب التشاركي فقطاع السياحة مثلا لا يزال قطاعا غير مشغل لا تتعدى مداخيله 200 مليون دولار وتحتل الجزائر المرتبة 138 عالميا مقارنة بتونس المرتبة 38 كما أن عدد السائحين لا يتعدى نصف مليون أجنبي سنويا في حين يختزن العام 800 مليون سائح، كما لا تمثل السياحة أكثر من 3% من الصادرات خارج المحروقات، كما أن الصناعة لا زالت غير مفعّلة ولا تساهم إلا بـ 5% في القيمة المضافة والفلاحة بـ 8% فقط، وفرص النمو الاقتصادي في الجزائر تتجاوز بكثير قطاع المحروقات بفضل قابلية الاقتصاد الجزائري للتنويع، وإن من أهم العوامل الرئيسية للنهوض بالقطاع الاقتصادي أي مفاتيح النمو والتي تبدأ بمنظومة التعليم وعصرنتها وتأهيل الموارد البشرية إضافة إلى عوامل أخرى كملفات مفتاحية للصعود منها: إعادة هيكلة القطاع العام على أساس الشراكة الإستراتيجية مع القطاع الخاص، فك الارتباط بالريع والعمل على تنويع الاقتصاد وتحفيز القطاعات الراكدة، تحسين مناخ الأعمال[20].

إن هذه المفاتيح يتم تطويعها وفق تسلسل زمني ففي:

- **المدى القصير:** يجب ضبط آليات النمو الاقتصادي من خلال ضبط التشريعات وتحريك القطاعات الراكدة بواسطة آليات ذكية لاستقطاب رأس المال الوطني والأجنبي،
- **المدى المتوسط:** الاستثمار في العنصر البشري أي الاستثمار في مخزون قدره 11 مليون متمدرس كطاقات كامنة باعتبار قطاع التعليم مفتاح للنمو وليس الاكتفاء به كخدمة اجتماعية معزولة عن المحيطين الاقتصادي والاجتماعي.

- **المدى البعيد:** الاعتماد على التكنولوجيات الدقيقة والطاقات المتجددة و الاقتصاد المبني على المعرفة.

خاتمة:

إن السمة البارزة المرافقة للاقتصاد الجزائري الخاصة بأوحادية الموارد المالية و ضعف البناء الهيكلي المتوازن في الاقتصاد، يرافقها السبب الحقيقي لبقاء هذه الصفة، و هو إشكالية تحفيز جهاز العرض بهدف دعم إنشاء نسيج مؤسساتي فعال قادر على إيجاد السلع و الخدمات في المجتمع ، والتقليل من حجم الواردات إضافة إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي، فتراجع أداء الاستثمار المحلي و الأجنبي جعل الموارد النفطية الممول البارز لخزينة الدولة و من ثم للسياسة المالية التوسعية المبنية على التوسع في الإنفاق العام، ومن أجل تفادي استمرار ظاهرة هيمنة الريع البترولي على موارد ميزانية الدولة لابد على السلطات العمومية إيجاد مختلف السياسات لخلق اقتصاد مبني على المؤسسة و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى تحسين بيئة الأعمال من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها.

المراجع والاحالات

[1]– بن زيدان الحاج: " أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، قراءة تحليلية 2000–2010 "، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد1، 2011، الجزائر، ص13.

[2]– قدي عبد المجيد: " الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول " التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 7–8 أفريل 2008، سطيف، الجزائر، ص02.

[3]– حيدوشي عاشور: " **إدارة العائدات النفطية في الاقتصاد الجزائري وأثرها على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000– 2013** "، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي "**نحو إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط**"، يوم 5 ماي 2015، جامعة البويرة، ص 11.

[4]– ابراهيم بلقلة: " تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000– 2009 "، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص10.

[5]– O.N.S retrospective statistique 1962–2011, p75.

[6]– عية عبد الرحمان، علام عثمان: " **أثر الصدمات البترولية على الاقتصاد الجزائري وآليات الحكومة مع الإشارة للفترة 2000– 2011** " مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي "**نحو**

إستراتيجية جديدة للتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط"، يوم 05 ماي 2015، جامعة البويرة، ص17.

[7]– محمد بوهزة، براج صباح: " **أثر برنامج الاستثمارات على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري** "، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول " **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001– 2014**"، يومي 12/11 مارس، جامعة سطيف، الجزائر، ص07.

[8]– قاسم حيزية، هواري عامر، مرجع سابق، ص 13.

[9]– عناني ساسية، سريدي سمية: " **تقييم فعالية الإنعاش الاقتصادي في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001–2012** "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول " **تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة**"، يومي 29/28 أكتوبر 2013، جامعة المسيلة، الجزائر، ص14.

[10]– بوفليح نبيل:" **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000– 2010** "، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9–2013، ص ص 50–51.

[11]– رايس فضيل:" **تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000–2009** "، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص80.

[12] –www.andi.dz

[13]– عناني ساسية، سريدي سمية، مرجع سابق، ص18.

[14]– حتحات محمد رضا: " دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر " نقلا عن الموقع:
www.kantanj.com/media/3568/77.doc يوم 2015/06/16.

[15]– شمام وفاء، أوضايفية حدة: " **تقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال الفترة 2001–2013** "، مداخلة مقدمة ضمن "**الملتقى الدولي حول تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة**"، يومي 28–29 أكتوبر 2014، جامعة مسيلة، الجزائر، ص10.

[16]– بوابة الوزير الأول نقلا عن الموقع: http://www.premier–ministre بتاريخ 2015/09/19.

[17]– بشير مصطفى: " **نهاية الريع، الأزمة والحل** "، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 170–171.

[18]– نفس المرجع، ص195.

[19]– نفس المرجع، ص207.

[20]– نفس المرجع، ص 184.